

مركز الأدلة الجنائية في إدلب يستمر رغم ضعف الإمكانيات



تم افتتاح مركز الأدلة الجنائية في محافظ إدلب السورية، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2016، وذلك بإدارة الخبير الجنائي فاروق شومان الذي ينحدر من ريف حلب ويمتلك خبرة جنائية تمتد لـ 28 عامًا، اكتسبها خلال عمله في فرع الأمن الجنائي والمحاكم المختلفة في محافظة حلب.

انشق شومان عن النظام السوري مع انطلاق الثورة السورية، وعمل ضمن ملاك الشرطة السورية الحرة، وسعى بشكل دؤوب لإعادة تفعيل مركز يُعنى بالكشف عن الأدلة الجنائية وفحصها ومساعدة المحققين بعملهم في الكشف عن الجرائم والسرقات المختلفة، حيث توج سعيه أخيرًا بافتتاح مركز الأدلة الجنائية الوحيد في مناطق الشمال السوري المحرر.

وحسب شومان فإن المركز لم يُعتمد ويُمول من قبل الجهة الداعمة للشرطة الحرة بشكل رسمي، لذلك فقد انطلق المركز بجهود شخصية وإمكانيات ضعيفة، حيث يمتلك الخبير شومان بعض الأدوات والمعدات التي يستخدمها في جمع الأدلة الجنائية، فليديه مجهر صغير وبعض العدسات المكبرة، بينما حصل على مواد للكشف عن البصمات من قبل قيادة شرطة إدلب الحرة.



يقول شومان: ”رفعنا دراسة مفصلة عن احتياجات المركز وأهمها مجموعة من المجاهر الضرورية لمعرفة أنواع الأعيرة النارية المختلفة المستخدمة في جرائم القتل، ومنتظر أن تستجيب الجهات المعنية“.

أما فيما يخص الحالات التي يتدخل مركز الأدلة الجنائية للكشف عنها فيقول شومان: ”يتم الكشف عن حالات السرقة المختلفة ورفع البصمات لكشف الجاني، كما يتم الكشف عن حوادث القتل التي قد تطال أحياناً أشخاصاً مجهولي الهوية، حيث تكشف حيثيات الحادثة، هل حادثة قتل أو انتحار وتفاصيل مقتل الضحية (طلق ناري، ضرب بأداة حادة أو شنق) والعمل مع الطبيب الشرعي وتقديم تقرير للجهة المحققة بالحادثة“، ويضيف: ”نكشف شهرتاً بالكشف عن 17 حادثة قتل أو سرقة بشكل وسطي في مناطق مختلفة من محافظتي حلب وإدلب“.

أما عن نسبة الجرائم الواقعة في المناطق المحررة فهي نسبة متدنية مقارنة بنسبة جرائم القتل والسرقة والخطف التي تشهد مناطق النظام والتي غالباً ما يقوم بها ميليشيات محسوبة على النظام في ظل غياب شبه تام لسلطة القانون، والذي يُطبق فقط على الضعفاء، بينما يتمتع الأشخاص المنتسبين إلى فرق الشبيحة أو الميليشيات المسلحة المساندة للأسد بالحصانة، ويفلتون من أي نوع من المحاسبة أو العقوبة.

ويؤكد الخبير الجنائي شومان على وجود تعاون كبير مع مركز الأدلة الجنائية، من الجهات المعنية بالشؤون الجنائية من محاكم ومراكز شرطة مختلفة، بل يجد الترحيب الحار من هذه الجهات كافة كونه الخبير الوحيد العامل في المنطقة الشمالية.



أما فيما يتعلق بالدورات التدريبية التي يقدمها شومان لعناصر الشرطة فيقول: "تم تقديم دورات في الأدلة الجنائية لمراكز شرطة حلب كافة، كما يتم الآن تقديم دورات مماثلة في مركز التدريب الخاص بشرطة إدلب الحرة، حيث يتم تعريف المتدربين بمسرح الجريمة وكيفية التعامل مع الأدلة الجنائية وحفظها ومن ثم إرسالها للخبير الجنائي لفحصها"، وأضاف "نسعى خلال شهر آب/أغسطس من هذا العام لتدريب مجموعة من عناصر الشرطة وضمهم إلى مركز الأدلة الجنائية ليساهموا في مساعدة الخبير الجنائي ضمن عمله في معاينة الأدلة الجنائية والكشف على مسرح الجريمة بشكل احترافي".

هذا وتسعى الشرطة السورية الحرة لتفعيل مركز الأدلة الجنائية وتوسيع عمله ليشمل كل المناطق السورية المحررة من خلال العمل على تخرج خبراء جنائيين بعد إخضاعهم لدورات مكثفة تتضمن الناحية النظرية والعملية من أجل أن يكونوا فاعلين في الكشف عن الأدلة الجنائية والتعامل معها بما يخدم عملية التحقيق الجنائي.